

رؤية ابن خلدون ومنهجيته في تصحيح الخبر التاريخي، والحديث الشريف

■ بقلم الدكتور عودة الله منيع القيسي

كلمة:

شُهر عبدالرحمن ابن محمد ابن خلدون (ت ٨٠٨هـ) بمقدمة تاريخه، الذي جعل عنوانه: (العبر في أخبار من عَبر، من العرب والبربر) لأن هذه المقدمة تعرض أفكاراً، وآراءً قيمة، في مجال العمران، وتكوين الدول، وتقويضها، وفي مجال العمران، وفي مجال التأكد من صحة الخبر التاريخي^(١).

بيد أنه تابع المُحدثين في (منهجهم) في الجرح والتعديل لتصحيح الأحاديث، أو تضعيفها، ولم يأخذ لنفس الأفكار التي قدّمها، من أجل تصحيح الخبر التاريخي، ومنهج المُحدثين هذا .. فيه نظر.

- فإلى التفصيل:

كيف تصحح أو تضعف أخبار التاريخ؟

- رأى ابن خلدون أن يرتفع بأخبار التاريخ من مجرد سردٍ (أخبار عن الأيام والدول من القرون الأولى، تنمو فيها الأقوال، وتضرب بها الأمثال) وبذلك يكون

شأن التاريخ أنه (فن أصيل في الحكمة، عريق، وجدير بأن يعد في علومها، وخليق^(٢)). فلا بد من تمحيص الأخبار، ويكون ذلك بعرضها على طبائع العمران (أي على قوانين الاجتماع البشري) فما

وافقها.. قبل، وما ناقضها رُفض فذلك هو (أحسن الوجوه، وأوثقها، في تمحيص الأخبار، وتمييز صدقها من كذبها. وهو سابق على التمهيص بتعديل الرواة، ولا يُرجع لتعديل الرواة حتى يُعلم أن ذلك الخبر في نفسه ممكن، أو ممتنع، أما إذا كان مستحيلاً. فلا فائدة للنظر في التعديل والتجريح، وقد عُدَّ أهل النظر أن من المطاعن في الخبر استحالة مدلول اللفظ، وتأويله بما لا يقبله العقل).

تعليق:

- العجيب أن ابن خلدون الذي جاء بهذا الرأي الصحيح، في تصديق أخبار التاريخ وتكذيبها.. لم يُطبق رأيه هذا.. على أخبار تاريخه الكبير (العبر)، بل جاء بطامات وشناعات كما وردت عند سابقيه، لأن التطبيق عادة أصعب من التظهير كثيراً، لأن التظهير.. فكر أحادي الجانب، أما التطبيق.. ففكر مركب.

رأي ابن خلدون في منهج تصحيح الحديث النبوي الشريف:

الغريب أن ابن خلدون الذي جاء برأي سديد للتحقق من صحة الخبر التاريخي أو كذبه.. قد قبل منهج المحدثين في (التعديل والتجريح) مع أنه أقل دقة من منهجه في تمحيص الخبر التاريخي، فهو يعرض رأيه في الفرق بين تصحيح الأحاديث التي يكفي

فيها في رأيه صحة السند، ويُعلل لذلك تعليلاً يدابر واقعية ابن خلدون.

يقول ابن خلدون موضحاً الفرق بين الأخبار الشرعية (الحديث) التي يكفي فيها التعديل والتجريح وبين الأخبار التاريخية التي لا يكفي فيها ذلك، فيقول: "وإنما كان التعديل والتجريح هو المعتبر في صحة الأخبار الشرعية لأن معظمها تكاليف إنشائية (أوامر ونواه) أوجب الشارع العمل بها متى حصل الظن بصدقها. وسبيل صحة الظن الثقة بالرواة بالعدالة والضبط. وأما الأخبار عن الواقعات فلا بد في صدقها وصحتها من اعتبار المطابقة. فلذلك وجب أن ينظر في إمكان وقوعه، وصار فيها ذلك أهم من التعديل ومقدما عليه إذ فائدة الإنشاء مقتبسة منه فقط وفائدة الخبر -مقتبسة- منه ومن الخارج بالمطابقة".

والنتيجة هي أنه إذا كان ذلك كذلك "فالقانون في تمييز الحق من الباطل في الأخبار بالإمكان والاستحالة أن تنظر في الاجتماع البشري الذي هو العمران ونمى ما يلحقه من الأحوال لذاته وبمقتضى طبعه وما يكون عارضاً لا يعتد به وما لا يمكن أن يعرض له، وإذا فعلنا ذلك كان ذلك لنا قانوناً في تمييز الحق من الباطل في الأخبار والصدق من الكذب بوجه

ما ينطبق على شروط الصحة في التاريخ .. ينطبق على شروط الصحة في الحديث:

إن الذي أراه أن ما ينطبق على التاريخ، في منهج التوثيق ينطبق على الحديث النبوي الشريف، مع فرق واحد لصالح الحديث وهو، في نفس الوقت، جوهري، وهو أن خبر التاريخ الموافق لنظام الطبيعة البشرية، يمكن عده صحيحاً، ولو كان منحرفاً عن جادة الصواب، لأن الإنسان.. في ذاته الخير، وفي ذاته الشر.

أما الحديث فلا تصح نسبته إلى الرسول ﷺ الذي لا ينطق عن الهوى إلا إذا وافق الطبيعة البشرية ووافق قوانين الاجتماع (طبائع العمران كما قال ابن خلدون) وقوانين الحياة والكون وإلى جانب هذا صح سنده، ولكن البدء بالمتن (النص) هو المنهج الصحيح كما بينت، في متن البحث آنفاً خلافاً لمنهج المحدثين، ولكن، إذا لم يصح المتن فلا قيمة للنظر في السند (تعديلاً وتجريحاً) بل لا قيمة للنظر في السند حتى لو صححه رجال الحديث.

لأن الحديث.. دين، والدين في التشريع لا بد من صحة خبره ولو على مستوى غلبة الظن (أمّا العقيدة فلا يصح فيها إلا الخبر اليقين).

برهاني لا مدخل للشك فيه.. وكان ذلك لنا معياراً صحيحاً يتحرى به المؤرخون طريق الصدق والصواب فيما ينقلونه"، ثم يضيف مباشرة: "وهذا هو غرض هذا الكتاب الأول من تأليفنا"^(٣).

تعليق:

إن قول ابن خلدون: (وسبيل صحة الظن.. الثقة بالرواة بالعدالة والضبط) قول جانبه الصواب، لأن صحة الظن بالحديث.. لا تأتي بالدرجة الأولى إلا (من اعتبار المطابقة) كما يرى ابن خلدون ذلك للتاريخ.

ذلك.. لأن الإسلام كله بنصوصه وأصوله لم يأت ليخالف الطبيعة البشرية المنسقة بشكل عام مع نظام الكون بل.. جاء لكي (ينظمها)، ومعنى ذلك.. أن الأحاديث الصحيحة لا بد من أن تتسق مع تنظيم هذه الطبيعة البشرية، وإلا فإنها ليست صحيحة، بل هي موضوعة (مكذوبة).

وإذن.. فكل خبر عن الرسول العظيم، أو عليه لا يتفق مع تنظيم هذه الطبيعة.. هو خبر مكذوب، ولا قيمة بعد هذا للسند، ولا موجب للنظر فيه، كما قال ابن خلدون، سابقاً بصدد التعديل والتجريح، في ميدان التاريخ.

قول ليس بسديد:

ومن هنا .. يبدو قول ابن خلدون السابق: "وإنما كان التعديل والتجريح، هو المعتبر في صحة الأخبار الشرعية، لأن معظمها تكاليف إنشائية" ليس سديداً ويقصد بأنها إنشائية.. أنها ليست تعبيراً عن وقائع وقعت، وإنما هي أوامر، ونواهٍ، أقول: إن الحديث هو أوامر، ونواهٍ جاءت من أجل إحداث وقائع تقع، وطلب إحداث وقائع لا يكون في الدين إلا وهو مماش لطبائع العمران على أمثل وجوهها، لأن الدين يأتي لكي يدعو الناس إلى الاستقامة مع (نظام) الكون، مع طبائع العمران، ولهذا .. فكل ما خالف نظام الكون وطبائع العمران، مما نسب إلى الحديث الشريف.. فليس حديثاً.

أما التاريخ.. فلا بد من أن يوافق طبائع العمران حقاً، ولكن طبائع العمران منها الصالح، ومنها الفاسد (الذي يشذ على نظام الكون)، ولهذا فما يشذ على نظام الكون يدوم فترة، ثم يزول، أما قال تعالى: ﴿فَأَمَّا الزبد فيذهب جفاءً، وأما ما ينفع الناس، فيمكث في الأرض﴾ الرعد: ١٧، ولهذا عاش فكر القرامطة قليلاً ثم انمحي وعاش نظام الخوارج، ثم اضمحل، وعاش فكر المعتزلة، فترة أطول، ثم أمسى تاريخاً في بطون الكتب، وعاشت الشيوعية ثلاثاً وسبعين في العصر ثم انهارت. وإن

الرأسمالية ستتهار يوماً ما .. لأن كل هذه الأنظمة والأفكار هي من طبيعة نظام العمران ولكنها شاذة على نظام الكون.

أما الحديث الصحيح.. فهو من طبيعة نظام العمران (غير الفاسد المنحرف) ومتسق مع نظام الكون.

وإذن.. فالتاريخ قد يقع فيه أحداث تشذ على العمران القويم، وعلى نظام الكون، أما الحديث، فليس فيه شيء يدعو إلى شذوذ على العمران القويم، أو على نظام الكون، أو يؤدي إلى ذلك عند التطبيق^(٤).

الهوامش:

١- غير انه لم يكن كذلك عندما تناول اللغة والنقد الأدبي، ففي مجال اللغة رأى ان كل لغة لها بلاغتها، وابلغ اللغات «ويقصد ابن خلدون اللهجات» هي لغة مضر، بيد انه لم يدع الناس الى اطراح لغاتهم «لهجاتهم» لصالح لغة مضر «= اللغة الفصحى» من اجل انها لغة القران، وانها ابلغ اللغات، وعندما مارس النقد كما كما في نظره للغة، لأنه ليس فقيه لغة محترفاً، ولا ناقداً محترفاً كذلك «تفصيل ذلك في كتاب لي مخطوط عنوانه «اللغة بين ابن خلدون وعبد القاهر الجرجاني، وبين تشو مسكي».

٢- ابن خلدون المقدمة ٣٥١ .

٣- ابن خلدون، المقدمة، وتعليق د. محمد عابد الجابري في كتابه «بنية العقل العربي ٥٤٩».

٤- انظر الى رأيي في ابن خلدون في كتابي «كرامات شفيقة» تحت عنوان «مراحل التعلم والشك والنقد» ٢٧-٣١ .